

أثر عمليات البنك المركزي على المصارف الإسلامية (دراسة حالة : بنك فيصل الإسلامي السوداني 2024م)

إعداد :

- بروفيسور/ صلاح محمد إبراهيم أحمد، أستاذ الاقتصاد، عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان sallamoha@wnu.edu.sd
- أ.أنعام حسن كباشي يوسف، موظف بوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة، ولاية النيل الأبيض، ربك، السودان

المستخلص

هدف البحث إلى معرفة إبراز أثر سياسات بنك السودان المركزي على البنوك الإسلامية عامة وبنك فيصل الإسلامي خاصة، والتعرف على مدى قبول المصارف الإسلامية لسياسات بنك السودان المركزي في السودان، وتكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر سياسات البنك المركزي على المصارف الإسلامية السودانية؟ يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وأهم النتائج: البنك المركزي هو المسؤول عن حل المشكلات في البنوك الإسلامية وغير الإسلامية بنسبة اجابة بلغت 100%، بلغت نسبة الاجابة على أن القروض من البنك المركزي تكون بفوائد نسبة موافقة عامة 22%، حيث ظهرت بعض الآراء التي لا توافق على ذلك وبعض الآراء المحايدة، وهذا يتماشى مع العبارة التي تتساءل عن أن الغرض الأساسي من الفوائد ليس تحقيق الأرباح وإنما إدارة الشؤون النقدية بما يحقق المصلحة العامة، حيث بلغت نسبة الموافقة العامة 100%، وأهم التوصيات: العمل على توفير الحماية القانونية في مصادر التمويل الإسلامي المختلفة ليساعد ذلك على الاطمئنان لعملية التمويل، وتوفير أدوات استثمار في السوق المالي الإسلامي أكثر مرونة في التأقلم مع التغيرات العالمية.

الكلمات المفتاحية: عمليات، البنك المركزي السوداني، المصارف الإسلامية، القروض.

The Impact of Central Bank Operations on Islamic Banks

A Case Study of Faisal Islamic Bank of Sudan 2024

- **Professor Salah Mohamed Ibrahim Ahmed, Professor of Economics, Dean of the College of Graduate Studies and Scientific Research, White Nile University, Kosti, Sudan sallamoha@wnu.edu.sd**
- **Ms. Inam Hassan Kabashi Yousef, Employee at the Ministry of Finance, Economy and Manpower, White Nile State, Rabak, Sudan**

Abstract

This research aims to highlight the impact of the policies of the Central Bank of Sudan on Islamic banks in general and Faisal Islamic Bank in particular, and to determine the extent to which Islamic banks accept the policies of the Central Bank of Sudan in Sudan. The research problem lies in the following main question: What is the impact of the Central Bank's policies on Sudanese Islamic banks? This research follows the descriptive-analytical approach. The most important findings are: The Central Bank is responsible for solving problems in both Islamic and non-Islamic banks, with a 100% agreement rate. The percentage of respondents agreeing that loans from the Central Bank are interest-bearing was 22%. Some dissenting opinions and neutral views emerged, aligning with the statement that the primary purpose of interest is not profit generation, but rather managing monetary affairs in a way that serves the public interest. The overall agreement on this point reached 100%. Key recommendations include: working to provide legal protection for various Islamic financing sources to enhance confidence in the financing process, and offering more flexible investment instruments in the Islamic financial market that can adapt to global changes.

Keywords: operations, Central Bank of Sudan, Islamic banks, loans.

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد وهو الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات الساندة أو القائمة في كل دولة، وتهدف عمومًا إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والأسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة. وتعدد مهمات المصرف المركزي وتختلف من دولة لأخرى، ولكنها تشمل عادة مهام مثل: صياغة وتنفيذ السياسة النقدية للدولة وإصدار النقد (العملة الوطنية) ومراقبة الجهاز المصرفي وإدارة نظام المدفوعات وتنظيم الائتمان والإقراض وإدارة احتياطي العملة الأجنبية والعمل كمصرف للحكومة وللمصارف التجارية العاملة في البلد وتحديد الحد الأدنى لسعر الفائدة، مما يؤثر بدوره على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للفرد والمجتمع. يندرج تحت البنك المركزي: بنك الإصدار، بنك الحكومة وبنك البنوك⁽¹⁾.

مشكلة البحث: يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر سياست البنك المركزي على المصارف الإسلامية السودانية؟ وتتفرع عنه الأسئلة التالية.

أ. كيف تؤثر سياسات بنك السودان المركزي في أداء المصارف الإسلامية في السودان؟

ب. هل تجد سياسات البنك المركزي القبول الكامل من المصارف الإسلامية العاملة في السودان؟

أهداف البحث: يهدف هذا البحث الى:

1. إبراز أثر سياسات بنك السودان المركزي على البنوك الإسلامية عامة وبنك فيصل الإسلامي خاصة.

2. التعرف على مدى قبول المصارف الإسلامية لسياسات بنك السودان المركزي في السودان.

اهمية البحث: تأتي أهمية البحث في دراسة العلاقة المتشابكة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والتي قد تشهد أحياناً بعض المشكلات فيما يتعلق بالفوائد وإدارتها والسياسات الخاصة بالاقراض والتمويل .

فروض البحث: يفترض البحث الآتي:

أ. تعتبر وظيفة المقرض الأخير من وظائف البنك المركزي التي يقدمها للمصارف عامة في حالة حاجتها الى سيولة مقابل فائدة من الوظائف التي لا تستفيد منها المصارف الإسلامية في السودان.

¹ - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى : منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ط1 ، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2006) ، ص 96

ب. عادة تعاني المصارف الإسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع البنك المركزي نتيجة لسياساته الداعمة المصارف التقليدية دون الإسلامية.

منهجية البحث: يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي.

مصادر جمع البيانات:

1 المصادر الأولية: تتمثل في الاستبانة والملاحظات.

2 المصادر الثانوية: بالاعتماد على المراجع والكتب التي لها علاقة بموضوع البحث والدراسات السابقة والشبكة العنكبوتية والدوريات والمجلات العلمية.

حدود البحث:

1/ الحدود المكانية: السودان، ولاية النيل الأبيض، كوستي، بنك فيصل الإسلامي السوداني

2/ الحدود الزمانية: في الفترة 2024م.

الدراسات السابقة:

الغرض من الدراسات السابقة للمقارنة ومعرفة ما غطته هذه الدراسات والفجوة التي لم تتعرض لها هذه الدراسات، حتى تقوم بتغطيتها هذه الدراسة الحالية، وأوجه الشبه والاختلاف بينها والدراسة الحالية، وسوف نتناول بعض الدراسات التي تناولت ذات الموضوع وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات، ويمكن تناول بعض الدراسات السابقة على النحو التالي:

1/ العلاقة الإشرافية والرقابية بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية تناولت الدراسة العلاقة الإشرافية والرقابية، بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، وأن المصارف الإسلامية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام المصرفي في الدول التي تعمل فيها، فإن الأمر يتطلب إخضاع هذه المصارف لأنظمة رقابية وإشرافية تناسب طبيعة عملها واحتياجاتها وبما يضمن لها العمل في ظروف متساوية مع غيرها من المصارف التجارية التقليدية، إذاً الإشراف على المصارف الإسلامية مهم بنفس درجة أهميته للمصارف التقليدية، وهناك حاجة لتنسيق وتقوية الأدوار التي تضطلع بها كل هيئات الرقابة الشرعية والمصارف المركزية، كما أنه يتوجب على المصارف المركزية أن تلعب دوراً أكثر إيجابية في التعامل مع المصارف الإسلامية، وبما يمكنها من القيام الدور المطلوب منها وفق والقواعد والأسس التي تضمن سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق المتعاملين معها، ولعله من المناسب في هذا المجال التنويه إلى أهمية التعاون والتنسيق البناء بين البنوك المركزية في مختلف الدول التي لديها مؤسسات مالية ومصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يساهم في تعزيز الدور الرقابي والإشرافي على عمل تلك المؤسسات.

2/ دراسة الطالبة بونفلة مروة، غردة عبدالواحد، آليات رقابة المصرف المركزي على المصارف الإسلامية بين الأهداف النقدية والضوابط الشرعية/ حالة الجزائر ، قطر، السودان

هدفت الدراسة إلى معرفة صيغ التمويل التي تتميز بها المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف الأخرى في ظل السياسة اللاربوية، وأيضاً معرفة الآثار الرقابية لتطبيق المصارف الإسلامية تعليمات وتوجيهات المصارف المركزية، وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هي أهم الإشكاليات التي تواجه المصارف الإسلامية عند تعاملها مع المصرف المركزي؟ وماهي الأدوات التي تستخدمها المصارف المركزية للرقابة على عمل المصارف الإسلامية؟ وأيضاً المصرف المركزي هو مؤسسة مالية ومصرفية واقتصادية من خلال توظيف مجموعة من الأدوات والآليات الرقابية المطبقة على المنظومة المصرفية للحفاظ على التوازن الاقتصادي ونموه واستقرار مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، كما أن هناك مجموعة من الضوابط يجب على المصرف المركزي مراعاتها في علاقته مع المصرف الإسلامي، وخاصة عند وضع الأساليب والصيغ والأدوات والرقابية، وأوصت الدراسة بأن تكون رقابة المصرف المركزي على المصارف الإسلامية وسياسته أنفذ فانه بإمكانه تطوير وتعديل جزء أو بعض من متطلبات الأداة الرقابية بما يتلاءم والنشاط المصرفي للمصارف الإسلامية المستمد من الشريعة الإسلامية، وضرورة تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع الجارية في المصارف الإسلامية كما هو في المصارف التقليدية، ضرورة إيجاد مرجعية عليا تخضع لها هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية تكون مهمتها الإشراف والتوجيه وتوحيد الآراء وحسم الخلاف في المسائل الشرعية.

3/ دراسة إبراهيم علي الشال، الحلول البديلة لاقتراض المصارف الإسلامية من البنوك المركزية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الحلول البديلة لاقتراض المصارف الإسلامية من البنوك المركزية، وبالرغم من الانتشار المتسارع للمصارف الإسلامية، إلا أنها تواجه تحديات كثيرة تعوق مسيرتها وتؤثر في تقدمها، لذلك جاءت الدراسة للبحث في إيجاد حلول ممكنة تفتح المجال للمصارف الإسلامية للاستفادة من مثل هذه القروض ليكون لها معيناً للخروج من الأزمات التي يمكن أن تواجهها، وتوفير القروض اللازمة لإسعافها من الإنهيار والإفلاس، إلا أن المصارف الإسلامية وبالرغم من تأثرها بهذه الأزمة لم تستفد من القروض التي تقدمها البنوك المركزية لقيامها على الفائدة المحرمة شرعاً.

4/ دراسة سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية للعام 2004/2005 هدف البحث إلى تشخيص واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وفق مختلف النماذج والبيئات والأنظمة المصرفية عبر العالم، ومن ثم الوقوف على أهم الاشكالات العالقة في مجال

الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، ومحاولة وضع تصور لآطار العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي التقليدي.

5/ دراسة صلاح الدين عبدالعال محمد علي، تطوير منهج وأساليب رقابة البنك المركزي للرقابة على المصارف الإسلامية، بحث مقدم لنيل الماجستير من معهد الدراسات الإسلامية القاهرة 1990م.

6/ دراسة الغريب ناصر، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة من كلية التجارة، جامعة عين شمس القاهرة 1991م.

7/ دراسة مركز صالح عبدالله كامل ، للاقتصاد الاسلامي.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية تتفق وتشابه هذه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية إلى حد ما في الأهداف والمشكلة والمنهجية والفروض والنتائج والتوصيات وإن اختلفت الموضوعات، ولكن جميعها تصب في دور علاقة المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية، ونجد أن هناك دراسات سابقة كثيرة تتناول هذا المجال لا يسع المجال لعرضها.

البيانات الأساسية :

– الفرضية الأولى : تعتبر وظيفة المقرض الأخير من وظائف البنك المركزي التي يقدمها للمصارف عامة في حالة حاجتها الى سيولة مقابل فائدة من الوظائف التي لا تستفيد منها المصارف الاسلامية في السودان.

1 - العبارة الأولى : يعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن إقراض البنوك الاسلامية والتجارية اذا تعرضت للمشكلات المالية .

جدول رقم (1) يعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن إقراض البنوك

الاسلامية والتجارية اذا تعرضت للمشكلات

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	10	33.4 %
او افق	20	66.6 %
محايد	0	0 %
لا او افق	0	0 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

2 – العبارة الثانية : تمتلك إدارة المخاطر عادة تقنيات حديثة لغرض تسهيل مهامها.

جدول رقم (2) تكون قروض البنك المركزي للبنوك بفوائد

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	5	16.7 %
او افق	17	56.7 %
محايد	4	13.3 %
لا او افق	4	13.3 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

3 – العبارة الثالثة : تكون قروض البنك المركزي للبنوك عن طريق ضمانات.

جدول رقم (3) تكون قروض البنك المركزي للبنوك عن طريق ضمانات

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	4	23.3 %
او افق	20	66.7 %
محايد	5	16.7 %
لا او افق	1	3.3 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

4 – العبارة الرابعة : الغرض من الفوائد ليس تحقيق الارباح بل بسبب إدارة الشؤون النقدية بما يحقق الصالح العام.

جدول رقم (4) الغرض من الفوائد ليس تحقيق الارباح بل بسبب إدارة الشؤون

النقدية بما يحقق الصالح العام

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	5	16.7 %
او افق	25	83.8 %
محايد	0	0 %
لا او افق	0	0 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	% 100

– الفرضية الثانية : عادة تعاني المصارف الاسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع البنك المركزي نتيجة لسياساته الداعمة المصارف التقليدية دون الاسلامية.

1 – العبارة الاولى : سياسة البنك المركزي تتماشى مع توجه المصارف التقليدية اكثر من الاسلامية.

جدول رقم (5) سياسة البنك المركزي تتماشى مع توجه المصارف التقليدية اكثر من الاسلامية

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	6	20 %
او افق	10	33.3 %
محايد	10	33.3 %
لا او افق	4	13.4 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

2 – العبارة الثانية : لا يوجد قبول لسياسة البنك المركزي تجاه البنوك الاسلامية.

جدول رقم (6) لا يوجد قبول لسياسة البنك المركزي تجاه البنوك الاسلامية

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	5	16.7 %
او افق	17	56.7 %
محايد	4	13.3 %
لا او افق	4	13.3 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

3 – العبارة الثالثة : معظم البنوك الاسلامية لا تفضل التعامل مع سياسة الاقراض في البنك المركزي.

جدول رقم (7) معظم البنوك الاسلامية لا تفضل التعامل مع سياسة الاقراض في البنك المركزي

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	4	23.3 %
او افق	20	66.7 %
محايد	5	16.7 %
لا او افق	1	3.3 %
لا او افق بشدة	0	0 %
المجموع	30	100 %

4 – العبارة الرابعة : تعاني البنوك الاسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع بنك السودان المركزي

جدول رقم (8) تعاني البنوك الاسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع بنك السودان المركزي

الاجابة	التكرار	النسبة %
او افق بشدة	0	0%
او افق	10	33.3 %
محايد	3	10%
لا او افق	0	0 %
لا او افق بشدة	17	56.7 %
المجموع	30	% 100

جدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الاولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
يعتبر البنك المركزي هو المسؤول عن إقراض البنوك الاسلامية والتجارية اذا تعرضت للمشكلات	3.66	0.66	44.32	29	.001	اوافق
تكون قروض البنك المركزي للبنوك بفوائد	3.00	0.56	28.53	29	.001	اوافق
تكون قروض البنك المركزي للبنوك عن طريق ضمانات	3.98	0.45	19.63	29	.000	اوافق
الغرض من الفوائد ليس تحقيق الارباح بل بسبب إدارة الشؤون النقدية بما يحقق الصالح العام	3.00	0.62	48.32	29	.001	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.33					اوافق

يتضح من الجدول (9) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة . حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الاولى 3.33 وهو يقابل المقياس اوافق . وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الاولى وجدت القبول.

جدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار (تي) لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
سياسة البنك المركزي تتماشى مع توجه المصارف التقليدية أكثر من الإسلامية	4.54	0.45	18.76	29	0.001	اوافق بشدة
لا يوجد قبول لسياسة البنك المركزي تجاه البنوك الإسلامية	3.54	0.45	43.34	29	0.000	اوافق
معظم البنوك الإسلامية لا تفضل التعامل مع سياسة الاقراض في البنك المركزي	3.22	0.65	48.45	29	0.000	اوافق
تعاني البنوك الإسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع بنك السودان المركزي	3.77	0.43	28.34	29	0.000	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	3.32					اوافق

يتضح من الجدول (10) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة . حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات الفرضية الثانية 3.32 وهو يقابل المقياس اوافق . وبناء علي هذا فان عبارات الفرضية الثانية وجدت القبول .

الجدول رقم (3 - 27) مربع كاي للفرضية الأولى

مربع كاي χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية
132.76	0.000

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي χ^2 الذي بلغ (132.76) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.000 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق) . وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (1) .

2 - الفرضية الثانية : عادة تعاني المصارف الإسلامية السودانية من ضعف علاقتها مع البنك المركزي نتيجة لسياساته الداعمة المصارف التقليدية دون الإسلامية.

الجدول رقم (3 - 28) مربع كاي للفرضية الثانية

مربع كاي χ^2	مستوى الدلالة الإحصائية
178.66	0.001

SPSS 25

من خلال قيمة مربع كاي χ^2 الذي بلغ (178.66) ومستوى الدلالة الإحصائية 0.001 نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني ان هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق) . وهذا يثبت صحة الفرضية رقم (2) .

النتائج :

- 1 - البنك المركزي هو المسؤول عن حل المشكلات في البنوك الاسلامية وغير الاسلامية بنسبة اجابة بلغت 100%.
- 2 - بلغت نسبة الاجابة علي ان القروض من البنك المركزي تكون بفوائد نسبة موافقة عامة 22% . حيث ظهرت بعض الآراء التي لا توافق علي ذلك وبعض الآراء المحايدة ، وهذا يتماشى مع العبارة التي تتساءل عن ان الغرض الاساسي من الفوائد ليس تحقيق الارباح وانما ادارة الشؤون النقدية بما يحقق المصلحة العامة حيث بلغت نسبة الموافقة العامة 100%.
- 3 - سياسة البنك المركزي في السودان تتماشى مع المصارف التقليدية اكثر من المصارف الاسلامية بنسبة اجابة بلغت علي الموافقة العامة 53% .
- 4 - اشارت النتائج الي ان علاقة البنوك الاسلامية بالبنك المركزي لا تعاني من الضعف في السودان كما اشارت العبارة ، حيث كانت نسبة الموافقة العامة عليها ضعيفة جدا بلغت 33% .
- 5 - اشارت نتائج الدراسة الي ان تعدد الفتاوي من هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمعظم القضايا الخاصة بالتمويل الاسلامي واساليبه ساعد في عدم اعتماد علي التمويل الاسلامي والتقرب الي المصادر التقليدية في التمويل والتي تتوفر فيها الضمانات بصورة كبيرة .
- 6 - المصارف الاسلامية السودانية لا تعاني من ضعف الامكانيات التي تحد من تطورها ومواكبتها للنظام المالي العالمي وهذا ما جاءت به اجابات المبحوثين في الموافقة علي المحور حيث بلغت نسبة الموافقة العامة 30% .

التوصيات :

- 1 - العمل علي توفير الحماية القانونية في مصادر التمويل الاسلامي المختلفة ليساعد ذلك علي الاطمئنان لعملية لتمويل .
- 2 - توفير ادوات استثمار في السوق المالي الاسلامي اكثر مرونة في التأقلم مع التغيرات العالمية .
- 3 - علي هيئة الرقابة الشرعية اعتماد الفتاوي الفقهية من جهات ذات اختصاص ومحددة بدون اختلاف رأي لزيادة الثقة فيما تقدمه من اراء فقهية .
- 4 - تنمية الوازع الديني هو الاساس في حل مشاكل التمويل الاسلامي للعاملين والمتعاملين في عمليات التمويل الاسلامي والاهتمام بالرقابة الذاتية والرقابة الوقائية .

قائمة المصادر والمراجع :

- 1 - عبد الوهاب عثمان شيخ موسى : منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان ، ط 1 ، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2006) ، ص 96
2. محمد ذكي المسير: اقتصاديات النقود ، ط 1 ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2001م) ، ص 254.
- 3 - إكرام، بن عزة فتحي (2018) : أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية في الجزائر ، الجزائر: مجلة مجامع المعرفة، جامعة محمد خيضر، كلية الاقتصاد، عدد 6، 2018م.
- 4 - الطراد، إسماعيل ابراهيم (2003) : علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي، مكة المكرمة: المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ام القري، محرم 1424هـ، ص ص
- 5- زكريا محمد الفالح القضاة: السلم والمضاربة- من عوامل التفسير في الشريعة الإسلامية ، ط 1 ، (القاهرة: مركز الاهرام ، 1988م)، ص ص 443- 444
- 6- سامي حسن أحمد حمود ، تطوير الأعمال المصرفية، د.ط، (عمان: دار وائل ، 1986م)، ص 467
- 7 - زكريا محمد الفالح القضاة: السلم والمضاربة- من عوامل التفسير في الشريعة الإسلامية ، ط 1 ، (القاهرة: مكتبة الفجر، 2015م) ، ص ص 443
- 8 - الموقع الالكتروني لبنك فيصل الاسلامي السوداني www.fibsudan.com تاريخ الاطلاع الساعة 12 ظ 2024/8/8م
- 9 - مجلة المال والاقتصاد، السودان تصدر عن بنك فيصل الاسلامي السوداني، العدد العشرين ، 20017م، ص 30
- 10 - مجلة الرائد، العدد التاسع تصدر عن بنك فيصل الاسلامي ، ابريل 20017م، ص 15.
- 11- مجلة المال والاقتصاد، السودان تصدر عن بنك فيصل الاسلامي السوداني، العدد العشرين ، 2018م، ص